موقع روسيا في العلاقات الأورو-أطلسية
منذ اختفاء الاتحاد السوفيتي إلى فترة رئاسة بوتين

أ/ رباحي أمينة

مقدمة:

إن التحول الجوهري الذي عرفته العلاقات السوفيتية- الأوروبية ثم الروسية- الأطلسية في غضون نصف قرن يشير إلى تلك الطبيعة الأساسية الديناميكية للعلاقات الدولية منذ مشكلة برلين سنة 1948م إلى سقوط حائط برلين إلى عملية محاربة الإرهاب في أفغانستان، تدل على تحول العلاقات الروسية - الأطلسية من العدائية إلى شبه تحالفية.

وقد صنف بول كينيدي في كتابه: "صعود وسقوط القوى العظمى" روسيا بأنها كانت دائما عضوا ملقى في نظام توازن القوى الأوروبي، لكنها شرطي أوروبا وحكمها[1] إذ قوتها فرضت نفسها في هذا الإطار. فموقعها الجغرافي المتميز هو الذي جعلها دولة أوروبية آسيوية في آن واحد.

1- الأوضاع في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي: يعتقد المحللون السياسيون أن إعادة البناء المعروفة بالبيروستريكا Perestroika وإشاعة الشفافية Glasnost للرئيس السوفيتي غورباتشوف GORBACHEV كانت السبب في إظهار ضعف القوة العظمى وعجزها. وإن كان التاريخ لم ينته بذلك[2] بل شهد تسارعا لا مثيل له*؛ لأنه أبعد من أن ينتهي، فإن غورباتشوف أهدى الغرب إمكانية لم يسبق لها مثيل لإعادة صياغة المفاهيم الأساسية والشروط المحددة لعلاقات الشرق والغرب، ومنحه أيضا الفرصة لإنهاء الحرب الباردة. وقد حدد روبرت ماكنمارا** سياسة غورباتشوف التي أثرت في علاقات شرق-غرب فيما يلي:

الأولى: إحداث تغييرات وتعديلات جذرية في وجهة النظر السوفيتية لمفاهيم الأمن القومي وأهداف السياسات البشرية.

الثانية: إعادة بناء الاقتصاد السوفيتي، والتي تعكس رغبة جديدة في إنهاء عزلة

اقتصاده، وجعله يتكامل داخل الاقتصاد العالمي المتجه بشكل متزايد نحو الاعتماد المتبادل.

الثالثة: قدم غورباتشوف مبادرة لتحرير قوانين حقوق الإنسان السوفيتية.[3] وقد استمرت السياسة الخارجية السوفيتية في هذه الفترة تخدم السياسة الاقتصادية، وتغيرت على إثرها رزنامة الأولويات، وفضل الاتحاد السوفيتي الانسحاب من عدة مراكز إستراتيجية مقابل كسب "ود" الدول الغربية الغنية من أجل قروض مالية، وبالتالي خسارة عملائه في الشرق مقابل المساعدة الاقتصادية.[4] وهكذا كانت التغيرات سريعة ومثيرة عرفتها أوروبا الشرقية وعدة دول من العالم الثالث في أواخر سنة 1989م حتى بداية سنة 1991م.

إن اختفاء الاتحاد السوفيتي على إثر خطاب يلتسين Boris Nikolaevich Yelstin في سبتمبر1991م، الذي جاء فيه: "إن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بوصفه كيانا قائما بموجب القانون الدولي وحقيقة جيو سياسية لم يعد موجودا"[5] أثر في السياسة الدولية وقلب بنية النظام الدولي من الاستقرار إلى "اللا استقرار" والغموض.

ولكننا نشير إلى الملاحظات التالية:

❖إن اختفاء الاتحاد السوفيتي من الساحة السياسية العالمية باعتباره قوة عظمى عالمية تنافس الولايات المتحدة عسكريا وإيديولوجيا أدى إلى عدة تغيرات في المسلمات والثوابت في العلاقات الدولية. لذا يرى زكي العايدي: "إن من نتائج الحرب الباردة انهيارا شاملا لم يقف عند حدود تحطيم المعسكر الشرقي، بل شمل مختلف المقاييس الإيديولوجية السياسية الاجتماعية والثقافية للنظام الدولي."[6]

❖اختفاء حلف وارسو، وتفكك الاتحاد السوفيتي يؤكد تفوق الولايات المتحدة في مجال الانتشار العسكري بعد اندلاع حرب الخليج الثانية، الأمر الذي منحها دورا قياديا في الشؤون العالمية، وإن كانت فقدت الزعامة العالمية على الصعيد الاقتصادي.[7] أي تنطبق عليها نظرية دورة القوة.

❖الحرب الباردة انتهت معلنة عن ميلاد مرحلة جديدة، بمعطيات ومتغيرات دولية غير مسبوقة، حيث لم تجتمع الإرادة الدولية بعد على تحديد معالم هذه المرحلة، وبالتالي نشأ هذا الفراغ السياسي.[8]

❖في مرحلة لم يسبقها مثيل في تاريخ العالم المعاصر، من حيث التداخل والاعتماد المتبادل بين مفرداته، لم يظهر على السطح - على الأقل حتى الآن- أي مؤشر للتوافق الدولي حول نظام دولي جديد.[9] بل هو عبارة عن فرض نظام استعماري تحت هيمنة أمريكية مع محاولة استقلالية أوروبية محدودة، إذ إن انهيار الاتحاد السوفيتي سمح بتحويل الأمم المتحدة لغرفة تسجيل إرادة القوى الأربع الأمريكية.[10] الشيء الذي

أشار إليه الرئيس الروسي بوتين في لقاء ميونخ للأمن الأوروبي في جوان 2004م، ودعا إلى ضرورة مناقشة هذا الوضع الذي تفرضه الولايات المتحدة على الآخرين.

❖ تجرد روسيا عن لقب القوة العظمى يتغاضى عن حقيقة لا يمكن إنكارها، وهي أنها الدولة الوحيدة في العالم التي تمتلك مع الولايات المتحدة قوة الردع النووي (الضربة الثانية)، وهي الدولة الوحيدة أيضا القادرة حقيقة على تدمير الولايات المتحدة ولهذا السبب وحده تبقى لروسيا الأسبقية العليا للسياسة الخارجية الأمريكية. وإبقاء روسيا في القائمة (أ) بين قوسين يشير إلى ذلك.

وهكذا خرجت روسيا من عباءة الدولة السوفيتية باعتبارها قوة عظمى من منظور القوة العسكرية، سواء في المحيط الإقليمي أم الوضع الدولي. وقد اعتبرت روسيا نفسها الوريث الشرعي الوحيد للاتحاد السابق تتحمل كافة الأعباء والالتزامات، التي تعهدت بها الدولة السوفيتية السابقة. كما اعترفت الدول العظمى أقطاب النظام الدولي بالوضع الروسي الجديد، بما في ذلك منح روسيا مقعد الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن واعتبرتها الطرف الوحيد في مفاوضات الحد من الأسلحة النووية ستارت* وذلك في جانفي 1992م، وهذا نفسه كان موضوعا جديدا في القانون الدولي العام حول "خلافة الدول".

ورغم هذا الاعتراف فإن الولايات المتحدة والغرب الأوروبي مازالا مترددين في قبول روسيا، وإعادة دمجها في محيطها الحضاري. ورغم رغبة الرئيس السابق يلتسين في الانضمام إلى الحلف الأطلسي إلا أن الدوائر الغربية لم تتلق ذلك بارتياح كبير.

إن اختفاء الإمبراطورية السوفيتية ترك فراغا سياسيا في قلب أوراسيا، ففي الدول المستقلة الجديدة هناك شبه غياب للمؤسسات الوطنية أو الشخصيات السياسية الخبيرة، ساهم ذلك في استمرار الفوضى.

أما من الناحية الاقتصادية رغم قبول روسيا في عضوية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لم تقدم الدول الأوروبية ولا الولايات المتحدة بشأنه تنازلات تذكر، فقد ارتبطت المساعدات الاقتصادية بشروط هي حقوق الإنسان، والديمقراطية، ومعاهدات خفض التسلح، واقتصاد السوق، والحدود السياسية. فالانتقال إلى الرأسمالية مرة واحدة في روسيا سمي: العلاج بالصدمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ومع جملة من الإصلاحات أصبحت روسيا ضمن مجموعة الثمانية الكبار.

وتسعى روسيا إلى الانخراط في التجمع الاقتصادي لأوروبا الموحدة لتجاوز الفارق الكبير في درجة التقدم التكنولوجي بينها وبين الغرب الأوروبي، وإزاء ذلك فإنها تعمل على تدعيم ثقلها في جمهوريات الكومنولث

الجديد، ولعب دور المهيمن والقابض على شبكة التفاعلات السياسية والاقتصادية في الدول المحيطة، خاصة تخوف روسيا من إمكان استيعاب دول البلطيق** وأوكرانيا مثلا في الأطر الاقتصادية لأوروبا الغربية دون روسيا وهو ما يشكل تهديدا جوهريا للأمن القومي لروسيا.

كما أنها أبدت عدم الرضا لتوسع الحلف الأطلسي شاملا بولونيا والجمهورية التشيكية والمجر مع مطلع 1999م الذي يمثل مصدر خطر لمستقبل روسيا، فهي مناطق روسية تقليديا. وقد أراد الرئيس السابق يلتسين أن يأتي بضمانات ملزمة قانونيا بأن توسعات الحلف لضم الدول الفيزجارد لا يمثل أي خطورة عسكرية أو أمنية على روسيا، ومن جهة ثانية حاولت روسيا تحويل الكومنولث إلى دعامة من دعائم الأمن الأوروبي على قدم المساواة مع الحلف الأطلسي، إلا أن محاولته فشلت أمام تعنت الولايات المتحدة في مؤتمر هلسنكي وتقديم هذه الأخيرة مجرد تأكيدات غير ملزمة قانونيا بديلا عن الضمانات.

حاولت روسيا الضغط بهدف التوصل إلى ترتيبات تقيها الخطر العسكري الكامن وراء توسيع قاعدة حلف الناتو باستعمال حق الفيتو للاعتراض على الموضوعات، التي تؤثر في أوروبا الشرقية والوسطى وكومنولث الدول المستقلة*** Commonwealth of Independent States (CIS).

وكان انتخاب بوتين رئيسا للدولة الروسية سنة 2000م بداية لحقبة جديدة في السياسة الروسية، السمة الرئيسة لها تتمثل في استعادة هيبة الدولة وبناء حكم مركزي قوي ومهيمن. ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على سياسيين من ذوي الخلفيات الاستخبارية والأمنية، أسندت لهم مناصب عليا في الدولة في مقدمتهم سيرجي إيفانوف رئيس مجلس الأمن القومي الروسي الذي عين وزيرا للدفاع، كما تم تعيين اثنين من حكام المناطق الإدارية السبع الكبرى من جهاز الأمن (أف. أس. بي F.S.B) كما عين مسؤولون من أجهزة الاستخبارات في مناصب رئيسة في قطاع مبيعات الأسلحة.

ومن جهة أخرى ركز بوتين على مواجهة الحركة الاستقلالية في الشيشان رافضا كافة جهود التسوية السلمية التي جرت في السابق لإنهاء الصراع، وتعامل معها بوصفها مسألة داخلية بالكامل رافضا أي تدخل خارجي في هذه المسألة باعتبار أن هناك أخطاء فادحة في إدارة الأزمة الشيشانية، ولم توظف القدرات العسكرية الروسية الضخمة بفاعلية لإنهاء محاولة الانفصال.

ففي ظل هذا المناخ المتوتر التفتت روسيا إلى جارها العملاق الصين لمحاولة تقريب الفجوة بينهما (زيارة الرئيس بوتين الروسي

للصين في فيفري2001م) وتحسين الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية المشتركة لتقوية موقفها تجاه شمال الأطلسي وسياسته التوسعية. وهذا التحالف الاستراتيجي الجديد غايته الوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية العالمية التي تعتبر نفسها القطب الأوحد بعد الحرب الباردة، وسيعيد روسيا إلى الساحة الآسيوية.[11]

وقد رد الرئيس الأمريكي جورج ولكر بوش جنيور على التحركات الروسية تجاه الدول المجاورة والصين وإيران بأنه لا يعتبر روسيا عدوا، ولكن يمكن اعتبارها مصدرا للخطر. مما يعيد إلى الأذهان حربا باردة جديدة بين الطرفين لأن المسألة تتعلق بالجانب النووي.

استغل بوتين مناخ الحرب على الإرهاب على الساحة الدولية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001م، حيث اتهم المقاومة الشيشانية بأنها حركة إرهابية واتهم مسخادوف Maskhadov ببناء علاقات تنظيمية قوية مع تنظيمات الإرهاب الدولية. ولأول مرة في تاريخ العلاقات الروسية - الأمريكية تم تشكيل ما سمي بالشراكة الأمريكية - الروسية لمحاربة الإرهاب[12].

2- مصير الترسانة النووية السوفيتية:

والتغيير الجديد الذي طرأ على الترسانة النووية بعد الانقلاب الذي قام به بعض قادة الجيش في عهد غورباتشوف هو محاولة "روسنة القوة النووية السوفيتية"، بمعنى حصرها في يد روسيا الاتحادية. وعندما وقع الانقلاب تحولت نسبة 80% إلى 85% من الأسلحة في الأراضي الروسية والبقية موزعة على جمهوريات أخرى هي روسيا البيضاء وأوكرانيا وكازاخستان.

عندما تفكك الاتحاد السوفيتي نشأت 15 دولة جديدة مستقلة، حيث غيرت جذريا خريطة الأورآسيا. وحتمية الأمن الوطني دفعهم لبداية بناء قواتهم العسكرية، فقد أعلنت كل من أوكرانيا وأذربيجان ومولدافيا على إنشاء جيوش مستقلة عن إطار الجيش الموحد، وأول جمهورية أعلنت عن ذلك كازاخستان في اليوم التالي لإعلان يلتسين عن إقامة جيش مستقل روسي في 17 مارس 1992م.

كما قام السناتور سام نان والسناتور ريتشارد لوجار بإعداد مشروع بشأن القنابل النووية السائبة بعد الانقلاب على غورباتشوف، والذي قام بسؤال إستراتيجي من الذي سيسيطر على الترسانة النووية السوفيتية؟

وهذا المشروع هو تحذير من الخطر المحتمل من الترسانة النووية السوفيتية، ودعوة لتأييد للبنتاجون بتقديم مساعدات بتمويل أمريكي لإنهاء مشكلة "القنابل السائبة" لترسانة الاتحاد السوفيتي السابق. ومع نشوء روسيا، وأوكرانيا وكازاخستان وبيلاروسيا،

قامت الولايات المتحدة بتحرك نشط، لضمان نقل الأسلحة النووية في الأراضي الروسية الوريثة الوحيدة للاتحاد السوفيتي.

أما بصدد الاتفاق عن الأسلحة النووية بين الدول الأربع روسيا، كازاخستان، أوكرانيا وبيلاروسيا، فقد تراجعت كازاخستان عن موافقتها لنقل الأسلحة النووية الإستراتيجية في أراضيها إلى روسيا.

من بين الجمهوريات التي حظيت باهتمام الحلف الأطلسي والولايات المتحدة أوكرانيا أكبر دولة بعد روسيا داخل الاتحاد السوفيتي، وأكثر أهمية اقتصادية وعسكرية ومساحتها تقارب 603700 كم^2، وعدد سكانها 4820000 نسمة[13]. حيث أعلنت سيادتها الكاملة في 16 جويلية 1990م، وبدأت موجة تأميم « Nationalization » القوات السوفيتية المتواجدة على أراضيها من نوع SSR ما عدا القوات الإستراتيجية.[14] ووجدت أكثر من 700000 قاعدة جوية تابعة لقوات الدفاع الجوية داخل التراب الأوكراني.[15]

وقد صرح الرئيس الأوكراني عند زيارة الاتحاد السوفيتي بأن "أوكرانيا ستربط أمنها بـ 461 سلاحا نوويا لا تشملها اتفاقية ستارت لأن هذه المسألة لم تعد حاليا حادة لأن بعض جيرانها يطالبون بالإقليم، خاصة جارنا العملاق روسيا." فالأمن الأوكراني ارتبط بـ 4200 رأس نووي تكتيكي(Tactical Nuclear Weapons) وبدأ النقاش على 461 سلاحا نوويا بلاستيكيا (ICBM).[16]

ولادة دولة أوكرانيا الحائزة على 2000 سلاح نووي أثار استنفارا واسعا من قبل الولايات المتحدة والدول الأوروبية، لأن الاحتفاظ بهذه الأسلحة يجعلها ثالث قوة نووية بعد الولايات المتحدة وروسيا، وعندها رؤوس نووية أكبر من الصين وفرنسا وبريطانيا، خاصة أن قاعدة برفومايك تتحكم في 700 رأس نووي موجه مباشرة لألمانيا، فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة.[17]

كان هناك 176 صاروخا من طراز ss19 و24 صاروخا من طراز ss24 على أرض لم تعد سوفيتية وإنما أوكرانية، وكل منها تمثل رؤوسا حربية متعددة والتي عرفت باسم **MIRVS** (Multiple Independently Targetable Re/entry Vehicle) الناقلات العائدة ذات رؤوس متعددة أحادية التوجيه. كما وجدت أوكرانيا نفسها تملك أيضا بعضا من أحدث قاذفات القنابل السوفيتية ومجموعة من الصواريخ النووية طويلة المدى التي تتحملها.

وكان اهتمام إدارة كلينتون بإبقاء الحقيبة النووية في يد روسيا إذ أبرم اتفاق بين كلينتون، يلتسين وكرافتشوك لإعادة الرؤوس الحربية إلى روسيا لإزالتها في جانفي 1994م.

وإن كانت أوكرانيا قبلت خضوع الأسلحة الإستراتيجية لسيطرة القيادة الموحدة للجيش الموحد للجمهوريات إلا أنها تحدد مفهوم القوات الإستراتيجية التي نصت عليها الاتفاقيات أن تبقى موحدة، وتختص فقط بوحدات السلاح النووي دون الأساطيل.

وترجع أهمية أوكرانيا في الحسابات الروسية لكونها أغنى الجمهوريات المستقلة من المواد الأولية، فضلا عن ذلك تتمتع بواجهة بحرية على البحر الأسود توفر لها موانئ صالحة للملاحة طيلة العام إلى جانب استقلال دول البلطيق حرمت روسيا من موانئ بحر البلطيق، والتي تشكل بالإضافة إلى موانئ البحر الأسود منافذ حيوية للإطلال على العالم الخارجي.

فاستقلال أوكرانيا واستئثارها بغالبية سواحل البحر الأسود ينجم عنه عزل روسيا عن أوروبا مما يفرض على روسيا تكريس الطابع الآسيوي، وتقليص نفوذها وطابعها الأوروبي. لذا فقد كان احتواء أوكرانيا في إطار الكومنولث هدفا حيويا لروسيا.

ويعتبر موضوع الأساطيل السوفيتية السبعة ذا أهمية قصوى في الحسابات الروسية والأمريكية على حد سواء، فأسطول المحيط الهادي، وأسطول بحر البلطيق، وأسطول بحر الشمال، والأسطول الحربي البحري، وأسطول بحر قزوين، وأسطول الأنهار الكبرى أصبحت روسية بالوراثة، أما أسطول البحر الأسود فبقي عالقا، إذ الأمر يتعلق بـ 440 قطعة بحرية منها 45 سفينة كبرى عائمة، 28 غواصة، وحاملتان للطائرات المروحية. وقد زودت بعض قطع الأسطول بصواريخ كروز، بينما تقوم بعض قطعه الأخرى بالعمل الدولي في البحر المتوسط.

أصدر الرئيس الأوكراني قرارا بنقل بقية القوات المسلحة ووحدات أسطول البحر الأسود الموجودة على أرض بلاده إلى التبعية القانونية الأوكرانية.[18]

إلا أن روسيا اعتبرت أن الأسطول إستراتيجي ينبغي أن تكون تبعيته لكومنولث الدول المستقلة، كما أكد قائد أسطول البحر الأسود الروسي أن أية سفينة تحمل قنابل نووية لا يمكن أن تخرج إلى عرض البحر دون أن تصطحبها قطع حماية وطائرات، وبالتالي فإن الأسطول لا يتجزأ إلى إستراتيجي وغير إستراتيجي.

إن "التهديد"، الذي كان يشكله الاتحاد السوفيتي اختفى، ووجود الأسلحة النووية في أوكرانيا لم يكن يشكل "التهديد"، وإنما يوصف بأنه "خطر" فلم يكن وشيكا إذ ربما يتطلب بضع سنوات إذا وقعت هذه الصواريخ في يد من يمكن أن يستعملها لتهديد الوجود الأمريكي وأوروبا الغربية ومصالحهم، لذا كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى إستراتيجية جديدة سميت بـ "برنامج نان لوجار التعاوني

للحد من المخاطر" لإزالة الأسلحة النووية الأوكرانية، أطلق عليها أشتون كارتر بـ"الدفاع الوقائي" وهو السعي إلى إجهاض التطورات المنذرة بالخطر قبل أن تصبح في حاجة إلى علاجات حاسمة.

وعليه يذهب أشتون كارتر* "بأن الدفاع الوقائي يعني في وقت واحد بالأخطار الجسيمة التي يتعرض لها الأمن الأمريكي والفرص العظيمة المتاحة للحفاظ عليها".[19]

وبفضل إستراتيجية نان لوجار تم حتى منتصف 1998م تفكيك 4800 سلاح نووي كان معدا لتدمير الولايات المتحدة. وقد تم إزالة جميع الأسلحة النووية من الدول غير الروسية التي خلفت الاتحاد السوفيتي سابقا.

وهكذا حظيت عملية روسنة القوة النووية بتشجيع الغرب وخاصة من قبل بيل كلينتون، لأنها تضمن حصر هذه القوة داخل نطاق روسي يتوافق مع الغرب إيديولوجيا ودينيا، كما تضمن في الوقت نفسه نزعها من نطاق غير مستقر يخالف الغرب دينيا** ومن ثم إيديولوجيا. فقد ورثت روسيا 27000 رأس نووي بينما أكدت وزارة الدفاع الأمريكية بأنها 30000 رأس نووي.[20] بالإضافة إلى الرؤوس النووية الأوكرانية التي تقرر نقلها إلى روسيا حسب اتفاق "نان لوجار" بين كلينتون ويلتسين وكرافتشوك، وهي 2000 سلاح نووي و700 رأس نووي و176 صاروخا من طراز SS19 و24 صاروخا من طراز SS24 كانت على أرض لم تعد سوفيتية.[21] وتمثل قوة ردع للترسانة النووية الأمريكية، فضلا عن أنها ورقة مقايضة روسية مع الغرب.

الشراكة الروسية- الأطلسية:

مع توالي عدة إصلاحات سياسية واقتصادية وصلت روسيا إلى الاستقرار في عهد "فلاديمير بوتين" الذي أرجع روسيا إلى الساحة الدولية بقوة وبوصفها شريكا من الدرجة الأولى في مناخ متوتر أورو- أطلسي.

ومن الناحية البنوية تم تحديث الحلف الأطلسي في قلب الأورآسيا من خلال ثلاثة أهداف:

1- إنشاء الشراكة من أجل السلام كما سبق وأن أشرنا.

2- توقيع اتفاقيات روسية - أطلسية (NATO -Russia Council).

3- الحوار الأطلسي- المتوسطي.

والحاجة إلى إعادة تحديد التوازن بين روسيا والغرب، والاتفاق بين كل من الطرفين حول المساواة الأساسية ومجالات تأثيرها، فسره هنتغتون[22] فيما يلي:

1- قبول روسيا توسيع الحلف الأطلسي ليتضمن الدول الغربية المسيحية في وسط أوروبا وشرقها، والتزام الغرب بعدم توسيع الحلف الأطلسي أبعد من ذلك، إلا في حالة انقسام أوكرانيا إلى دولتين.

2- معاهدة الشراكة بين روسيا والحلف الأطلسي تتعهد فيها بعدم العدوان والتشاور المنتظم حول القضايا الأمنية، والقيام بمجهودات تعاونية لتجنب المنافسة العسكرية، ومناقشة اتفاقيات مراقبة التسلح بشكل يتناسب مع الاحتياجات الأمنية بعد الحرب الباردة.

3- اعتراف الغرب لروسيا بأنها المسؤول الأول عن المحافظة على الأمن ما بين الأرثوذكسية والمناطق التي تشكل فيها الأرثوذكس.

4- الاعتراف الغربي بالمشاكل الأمنية الفعلية والممكنة والتي تواجهها روسيا من الشعوب الإسلامية في جنوبها، والرغبة في إعادة تقييم معاهدة القوات المسلحة في أوروبا C. F. E. لتكون ملائمة مع خطوات أخرى ربما تتخذها روسيا للتعامل مع هذه التهديدات.

5- اتفاقية بين روسيا والغرب كإنذار في التعامل مع قضايا مثل البوسنة والهرسك، حيث تتضامن مصالح كل من الغرب والأرثوذكس. إذا تحققت مثل هذه الاتفاقيات على هذه الخطوط من المحتمل أن لا تشكل روسيا ولا الغرب خطرا لبعضهما على المدى الطويل، وسكانيا في كل من روسيا وأوروبا مجتمعات ناضجة، ومعدل المواليد منخفض وعدد الشيخوخة مرتفع، مثل هذه المجتمعات ليس لديها شباب لتكون ذات توجهات توسعية وهجومية.

إلا أن الهيمنة الأمريكية والانفراد بالزعامة خلقا وضعا جديدا من عدم الثقة بين الأوساط الأوروبية، ودفعا روسيا إلى التوجه نحو الصين، إذ إن هذا التقارب ضرورة لا بد منها لمواجهة الهيمنة الأمريكية وإحلال نظام متعدد الأقطاب.

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أصبحت العلاقات الروسية- الصينية تعاونية مبينة على أسس واقعية بالنظر إلى برودة العلاقات بين روسيا واليابان، وردة فعل للصراع بين روسيا والغرب حول توسيع الحلف الأطلسي والإصلاح الاقتصادي والرقابة على التسلح، وحلت النزاعات الحدودية بين روسيا والصين وقلصت القوات العسكرية لكلا الجانبين على الحدود.

وتبقى دائما روسيا والصين تحتلان المركز في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، فكلاهما تملكان أضخم قدرات كامنة سواء في العمل مع الولايات المتحدة للسيطرة على الانتشار النووي أو في إحباط نظام الرقابة النووية، مما يعني أنهما تتمتعان بأولوية متقدمة على أوروبا التي تفتقر للوجستيك الضروري لتحسين أدائها في مجال المراقبة والأنتلجنسيا.

وكما أشار أشتون كارتر في كتابه "الدفاع الوقائي" في تقسيمه للمخاطر والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة أين وضع روسيا وحدها في القائمة "أ" التي تهدد

الوجود الأمريكي وتشكل خطرا مباشرا للمصالح الأمريكية. وهذا ما قصده بالضبط الرئيس بوش جنيور أثناء زيارة بوتين إلى الصين في فيفري 2001م، بأنه لا يعتبر روسيا عدوا، ولكن يمكن اعتبارها مصدرا للخطر.

وهذا التطور في العلاقات الروسية الصينية- والذي توج بمعاهدة "الشراكة الإستراتيجية لمواجهة القرن 21"- والتدهور الملحوظ في العلاقات الأورو- أطلسية مدفوع بعدة عوامل:

1- التصرف الانفرادي للولايات المتحدة داخل الحلف دفع بحلفائها للمطالبة بتغيرات جوهرية داخل الحلف الأطلسي.

2- إدراك كل من روسيا والصين الأهمية الإستراتيجية لكل طرف أيا كان نمط التحولات الدولية.

3- الرغبة الروسية في خلق نوع من التوازن الإستراتيجي مع السياسة الأطلسية الهادفة إلى توسيع الحلف الأطلسي نحو شرق أوروبا من جهة، ومخاوف الصين من توسيع نطاق نشاط الحلف الأطلسي إلى خارج القارة الأوروبية وخاصة منطقة المحيط الهادي من جهة ثانية.

4- كسر السيطرة الأمريكية الانفرادية.

5- عدم انزعاج الولايات المتحدة من المحاولات الأوروبية المحتشمة لتحسين أدائها العسكري دون تقديم أية ضمانات أو مساعدات جعلت كلا من فرنسا وألمانيا تعملان مع بعض لتطوير قدراتهما العسكرية ومطالبة الولايات المتحدة بعدم التصرف انفراديا فيما يخص القضايا المشتركة.

وتعتمد العلاقات الروسية - الصينية على الحد الذي تستقر عليه العلاقات الروسية الغربية، ومدى الخطورة التي يشكلها بروز الصين للهيمنة في شرق آسيا على المصالح الروسية اقتصاديا وسكانيا وعسكريا.

وأهم التحديات التي تواجه روسيا هي توسيع الحلف الأطلسي على مشارفها، وحتى حلفاء أمريكا لم يكونوا راضين عن التوجه الأحادي الذي تسير به الولايات المتحدة الحلف، ولذلك فالنزاع الأوروبي - الأمريكي سيزداد حدة خلال السنوات التي يتولى فيها بوش جنيور رئاسة الولايات المتحدة، خاصة مع تنفيذ الدرع الصاروخي في الدول الثلاث التي تمثل عمقا إستراتيجيا لروسيا.

الواقع أن دخول روسيا إلى الحلف سيغير الكثير من التوازنات، فلن تكون الحليف التابع لأنها ليست قوة عسكرية من الدرجة الثانية كما هو الحال لدول الاتحاد الأوروبي، مما يجعلها غير مقبولة من قبل الولايات المتحدة حتى تتصرف بحرية، ومن جهة ثانية يتخوف الاتحاد الأوروبي من دخولها لأنه سيفقد مكانته الحالية.

ورغم تحفظ روسيا من توسيع الحلف الأطلسي، إلا أنها قبلت في 12 جويلية 1997م اتفاق باريس أو الوثيقة التأسيسية لبناء الثقة والتعاون بين الحلف وروسيا Foundation Act، الذي يعطي الحق لحلف الناتو في التوسع شرقا للقضاء على جميع النزاعات التي يمكن أن تهدد الأمن الأوروبي واحتوائها من جهة، مع اشتراط عدم نشر منشآت عسكرية بالقرب من الحدود الروسية. وتخشى ألمانيا الموحدة من أن يسفر التوسيع عن تدهور العلاقات الثنائية الألمانية –الروسية.

إلا أن استيعاب دول أخرى مازال يتسم بحساسيات من قبل روسيا، وإن كانت لا تمتلك واقعيا القدرة على عرقلة عملية توسيع الحلف الأطلسي. إلا أن اعتبارات أمن روسيا مازالت على رأس أولويات مسألة التوسيع حتى لا تتعرض عملية الاستيعاب لمشاكل غير محسوبة.

وفي هذا الإطار تطرح دول البلطيق الثلاث معضلة بالغة الأهمية والصعوبة في الوقت نفسه، فمن ناحية هناك التزام أدبي من المجتمع الغربي ضمان تلك الدول الديمقراطية الثلاث الضعيفة عسكريا، إلا أن روسيا شديدة الحساسية تجاه انضمامها إلى الحلف الأطلسي لأنها تمثل عمقا إستراتيجيا، إذ توجد بها جميعا أقليات روسية تصل إلى 40٪ في حالة لاتيفيا، بالإضافة إلى التواجد العسكري الروسي على أراضيها، ما يجعل ضمها إلى عضوية الحلف مبكرا أمرا بالغ الحساسية.

وكان لأحداث 11 سبتمبر 2001م أثر كبير في تغيير بعض التوجهات الدولية خاصة، وأن هذه الأحداث بلورت مثلثا إستراتيجيا جديدا (واشنطن - موسكو- بكين)[23] مع تدهور كبير في مكانة الاتحاد الأوروبي، فلم تعد تتحدث الولايات المتحدة عن الثنائي الأمريكي- الأوروبي، إلا على أنه شريك تابع يخضع لإرادة الولايات المتحدة، بينما الثنائي الأمريكي- الروسي أيضا لم يصمد لأن روسيا ليست من الدول التي تقبل أن تكون من الشركاء الثانويين.

إن دعوة الولايات المتحدة لإقامة تحالف دولي ضد "الإرهاب" تشمل معظم دول العالم ممثلة في دول الحلف الأطلسي، ودول الشرق الأوسط، ودول آسيوية، فشعار "من ليس معنا فهو ضدنا" هو تحالف ضد مجهول.

وقد استغلت روسيا هذه الأحداث لحسابها، خاصة تجاه ألمانيا وأوروبا اللتين فهمتا طبيعة الحرب الروسية – الشيشانية، إذ استقبل "بوتين" في ألمانيا وطور علاقاتهما مع الحلف الأطلسي، كما تحصلت روسيا على قيمة 4 ملايير دولار لاستثمار العملاق البترولي الأمريكي EXXON في حقول سخالين.[24]

أقامت الولايات المتحدة تحالفا قويا يشمل دول الحلف الأطلسي روسيا والصين

والشرق الأوسط وبعض الدول المغاربية، بعدما طالبت الحلف الأطلسي بتحريك المادة الخامسة، وعليه أصبحت إستراتيجية الحلف الأطلسي الجديدة هي الانتقال من مرحلة الدفاع عن أراضي دول الحلف من أي هجوم سوفيتي إلى الدفاع عن المصالح المشتركة خارج أراضيها بما في ذلك روسيا الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي، بمعنى الهجوم والمبادأة، والعمل ضد أي تهديدات أو أخطار في أي مكان كما حدث في كوسوفو.

وتتويجا للتقارب الأمريكي – الروسي تم إنشاء مجلس حلف الناتو - روسيا كآلية للتشاور وبناء الإجماع والتعاون واتخاذ القرارات والإجراءات المشتركة بشأن المسائل الأمنية ذات الاهتمام المشترك، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب وإدارة الأزمات ومنع انتشار الأسلحة النووية.

ويرجع تقهقر مكانة الاتحاد الأوروبي ما عدا بريطانيا ضمن المثلث (واشنطن – موسكو -بكين) إلى التفوق والفجوة بين القوة العسكرية الأمريكية وجميع حلفائها، خاصة على الصعيد النوعي واللوجستيكي، وفي مستوى الأسلحة الإستراتيجية التي تكاد تحتكرها الولايات المتحدة، مع اتساع الفجوة التكنولوجية بين القوات المسلحة الأمريكية وقوات بلدان الاتحاد الأوروبي، بصورة تنذر بعجز هؤلاء الشركاء عن تحمل مسؤولية أمنية في المستقبل.

وتتعمد الولايات المتحدة إفشال كل تعاون عسكري بين دول الاتحاد الأوروبي، كما تمنع إمداد الجيوش الأوروبية بالتكنولوجيا العسكرية المتطورة. وبالتالي لن يكتب للأمن الأوروبي الاستقلال الاستراتيجي بعيدا عن الولايات المتحدة، إلا إذا اتجهت شرقا للاستفادة من القدرات العسكرية الروسية، خاصة وأن روسيا ترفض المقترح الأمريكي الذي تخطط له الإدارة الأمريكية بإقامة الدرع الصاروخي.

إعلان بوش عن إقامة درع صاروخي أمريكي وبمشاركة جزئية أوروبية في 7 جوان 2007م في قمة الثمانية الكبار، أثار ضجة كبيرة لدى الأوساط الأوروبية والروسية. ما أدى ببوتين إلى تشديد اللهجة واقتراح إدارة مشتركة لدرع صاروخي ليس مع بولونيا، إنما يتم الاختيار من بين ثلاث دول هي تركيا وهي عضو في الحلف الأطلسي أو العراق وهي واقعة تحت الاحتلال الأمريكي أو كازاخستان.

فقد طلبت الولايات المتحدة من بولونيا والجمهورية التشيكية وهما عضوان في الاتحاد الأوروبي رسميا في بداية جانفي إقامة محطة رادار وطائرات مضادة للصواريخ Intercepteur للوقاية من أي هجوم محتمل من قبل إيران.*

ويكمن الحلم الأمريكي في المحافظة على سلاحها النووي بإقامة درع صاروخي

(حاجز أمني ونظام مضاد للصواريخ). إنما هو في حقيقته يعزز القوة العسكرية الأمريكية المعبرة عن هيمنتها على العالم، وبحثها عن دفاع بلا حدود يضمن أمنها وسلامة أراضيها ولا تهم سلامة أصدقائها وأمنها.[25]

ولا تعني الولايات المتحدة بالردع الصاروخي التخلي أو تعويض الردع النووي، ولكن تعزيزه واستكماله من مجرد قوات ردعية إلى دفاع شامل وكامل، وعليه منع أي هجوم بلاستيكي خارجي محتمل. فقبل الحرب الباردة كان الخوف من صواريخ سوفيتية، أما الآن فيمكن أن تكون صواريخ عابرة للقارات من "الدول المارقة" أو "محور الشر"، وبعد سنوات أكيد من الصين أو روسيا أو إيران محور اهتمام الولايات المتحدة، أو ربما كان الهدف الحقيقي الخفي لمشروع الدرع الصاروخي.[26]

ومن "وجهة إستراتيجية ومن مبدإ الحذر" الاستمرار في تطوير صورايخ الدفاع وبمقاربة "منع أي خطر سياسي واستراتيجي لأسلحة الدمار الشامل" تطويرها في الاتجاه "الهجومي" ضد أي من له رأي مخالف. فالدرع الصاروخي ينتقل من "الردع" إلى "الفعل الوقائي" أو كما سماه كارتر أشتون "الدفاع الوقائي" لتطوير مذهب الحرب" الوقائية Préventive" والحرب الاستباقية Préemptive" لإدارة بوش جنيور.

وفي هذا الإطار تستعمل الصواريخ المضادة أداة أمريكية لضرب (العراق، إيران، الصين أو ..؟..) دون خوف من أي انتقام خطير، لأن الدرع الصاروخي سيكون مركز سيناريو التدمير المتبادل المؤكد The Mutual Assured Destruction (MAD) أو توازن القوى الذي يمنع أي هجوم استباقي يتبع بضربة ثانية أكثر خطورة ودمارا، بينما التدمير الأحادي المؤكد Unilateral Assured Destruction (UAD) هو تكملة ضرورية "للبحث عن القوات العسكرية" أي قدرة الولايات المتحدة للعودة إلى المعركة على أرض العدو دون أن تعرض أراضيها للمساومة، لأنها حرب هجومية وقائية أو استباقية دون أي منازع أو منافس.

حيث لم تكتف دول الاتحاد الأوروبي بمعارضتها للدرع الصاروخي الأمريكي، بل بدأت في التخطيط لبناء منظومة دفاع صاروخي أوروبي خاص بها، كما أنها لم تعد تقبل بدور ثانوي في الحلف لا سيما بعد تهديد الولايات المتحدة منفردة. لذا تسعى دول الاتحاد الأوروبي لتحسين علاقاتها مع روسيا على الصعيد العسكري الأمني الأوروبي.

ومن أجل أن تكون روسيا شريك الاتحاد الأوروبي تتجه في صياغة أمنها الأوروبي الخاص بما يتناسب مع توجهاتها الاقتصادية والعسكرية الأمنية. فالدول الأوروبية غير متفقة حول عدة قضايا من بينها السياسة

الخارجية والأمن المشترك، وخاصة طبيعة العلاقة الأطلسية والعلاقة مع روسيا. وهذا الانقسام نلاحظه في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وباختصار هم غير متفقين حول الشكل النهائي للاتحاد، على شركائه أو على حدوده. وكانت سياسة الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة سببا مهما في هذا الانقسام.

فالمثلث باريس – برلين – موسكو* الذي أنشأه الرئيس شيراك والمستشار الألماني شرويدر والرئيس بوتين إثر الهجوم الأنجلوساكسوني (الأمريكي- البريطاني) على العراق، جعل شرويدر يخسر في الانتخابات الألمانية التي قادت أنجيلا ماركل إلى الحكم بالألوان الأطلسية بإعلانها أن المحور الثلاثي باريس- برلين- موسكو لن يكون له أي تبرير في المستقبل.

ورغم ذلك شاركت ماركل إلى جانب شيراك وبوتين في القمة الفرنسية الألمانية الروسية في 23 سبتمبر 2006م في كومبيان Compiègne التي تعتبر رمزا تاريخيا يعود إلى سنة 1901م - الزيارة التاريخية للقيصر نيكولاس الثاني Tsar Nicolas 2 لتأكيد الصداقة الفرنسية الروسية- رغم عدم وضوح تعاون إستراتيجي بين الدول الثلاث.

وقد أوضح لفاروف الخطوط العريضة لسياسة روسيا في عهد بوتين حيث يرى أن "دمقرطة" العلاقات الدولية ضرورية وحتى تكون الديمقراطية قيمة عالمية يجب أن تحقق بطريقة مختلفة في كل دولة حسب الثقافة والتقاليد الوطنية.

كما أن الإرهاب ليس له جنسية ولا ديانة، لذا ترفض روسيا استعمال مصطلح "الإرهاب الإسلامي" لأنه حسب وزير خارجيتها أوروبا لها تاريخ غني ومعقد مع العالم الإسلامي ويجب أن لا تخضع لهذه الفكرة المغلقة.

وفي هذا الصدد تتفق روسيا وألمانيا في التحديد والتعريف "للنظام الدولي الجديد" الأكثر عدلا وأمانا، وهما حليفان في مكافحة الإرهاب، روسيا باعتبارها دولة متعددة القوميات والديانات، وألمانيا يعيش فيها عدد كبير من الجالية الإسلامية، وهذا يستدعي حوار الحضارات.[27]

رئاسة ألمانيا للاتحاد الأوروبي والثمانية الكبار ستمكن ألمانيا من لعب دور الوسيط بالإبقاء على علاقاتها متميزة مع الولايات المتحدة ومسايرة روسيا الشريك الاقتصادي المفضل.

ويبدو واضحا أن عودة روسيا إلى الساحة الدولية قوة مركزية وحكما arbitre في الشؤون الأوروبية، وبعد خمس عشرة سنة تعزز مكانتها وتحافظ على مصالحها. وأصبحت أيضا معارضتها للولايات المتحدة علنية حيث مثل خطاب بوتين في قمة مونيخ الخاصة بالأمن مواجهة روسية للسياسة الأمريكية. ولأول مرة يتفق خطاب رئيس

روسي مع الرأي العام الأوروبي على أن الولايات المتحدة عامل مخل بالتوازن والاستقرار الدولي داخل أوروبا والعالم.

بدأ بوتين خطابه بالهجوم على الرؤية الأمريكية للعالم الأحادي القطب، حيث يعرف بوتين الأحادية القطبية على أنها: "مركز واحد للقوة ومركز واحد لاتخاذ القرار وعليه الأحادية القطبية تناقض الديمقراطية وهو نموذج غير مقبول ومستحيل مع المعطيات الدولية الراهنة." ويعقب بوتين على هذا بأن "الذين يريدون تلقيننا الديمقراطية لا يريدون تعليم أنفسهم."[28]

كما انتقد الولايات المتحدة في استعمالها المفرط للقوة المسلحة التي تدفع العالم إلى اللا استقرار وخلقت مراكز عديدة للتوتر. وإيجاد تسوية سلمية أصبح مستحيلا. والمتسبب في اختراق القانون الدولي يريد فرض نظام شرعي لدولة واحدة إنها الولايات المتحدة التي نشرت حدودها في كل العالم. ورفض بوتين لهذه السياسة تمثل في سؤاله " من يقبل بذلك؟ ومن هو سعيد بهذا؟"

فكانت دعوة بوتين إلى ضرورة مناقشة " النظام الدولي الجديد" وإيجاد توازن عقلاني بين مصالح الشركاء في الحوار الدولي. إن السيطرة العسكرية تدفع بالكثير إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل وانتشار الإرهاب.

وفي مقابلة أجريناها مباشرة بعد الأزمة الدبلوماسية التي ثارت بين روسيا وبريطانيا، ذهب الأستاذ كريستفور ماي Christopher May رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة لانكاستر Lancaster ببريطانيا إلى أن روسيا تريد الاصطياد في الماء العكر بين أوروبا والولايات المتحدة، وتحاول الهيمنة على أوروبا في غياب سياسة موحدة أو وجود قوة موازية لها في أوروبا.

الطاقة كورقة ضغط على أوروبا:

مما يثير الانتباه في صفقة الغاز الطبيعي الأوروبية – الروسية أنه ورغم أنها أبرمت في عهد الاتحاد السوفيتي، فإنه بفضلها احتلت روسيا - الوريثة الشرعية للاتحاد السوفيتي- مكانة مهمة في الاقتصاد الأوروبي الذي أصبح أكثر ارتباطا بالغاز والبترول الروسي، فعبر تطور الصفقة بين الطرفين، فإن الولايات المتحدة لم تراع مصالح أوروبا.

وإثر توقيع صفقة الغاز الطبيعي بين أوروبا الغربية والاتحاد السوفيتي، هددت الولايات المتحدة في عهد ريغان بفرض عقوبات تجارية على أية دولة تستمر في إتمام صفقة الغاز الطبيعي مع الاتحاد السوفيتي وهي عملية نقل الغاز من حقول يامال بسيبيريا إلى هذه الدول، ما جعل الأوروبيين يسمونها صفقة القرن العشرين.[29]

وكان المشروع يقتضي إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز يبلغ طوله حوالي خمسة آلاف كيلومتر، حيث يمكن من خلاله نقل ما يقرب من 40 مليار متر مكعب من الغاز السوفيتي إلى سبع دول أوروبية، وعلى رأسها ألمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا. وهذه الكمية تعادل حوالي 35% من احتياجات تلك الدول من الغاز الطبيعي.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت روسيا وريثة الصفقة. فهي تمد أوروبا بحوالي ثلث احتياجاتها من البترول والغاز الطبيعي، وتعد ألمانيا أكثر الدول الأوروبية اعتمادا على روسيا في هذا المجال، حيث تحصل على ثلث احتياجاتها من الغاز الطبيعي منها، أما روسيا فقد أصبحت سياستها الخارجية تجاه أوروبا معتمدة على الطاقة.

والجدول رقم 1 يوضح مدى تبعية الدول الأوروبية للغاز الروسي، مع العلم أن هناك دولا لا تعتمد على الغاز الروسي مثل: بلجيكا، بريطانيا، إيرلندا، البرتغال، إسبانيا، والسويد، أما الدنمارك فهي مكتفية ذاتيا.

الجدول رقم 1: تبعية أوروبا للغاز الروسي.

الدول	الاستهلاك (مليار م3)	إجمالي الواردات (مليار م3)	واردات من روسيا (مليار م3)	٪ من الغاز المستهلك
ألمانيا	100,2	90,8	39,1	39
أوكرانيا	78	60	23 (+37)❖	77
إيطاليا	79,7	67,9	23,6	30
تركيا	22,4	21,7	14,1	63
فرنسا	44,7	37	11,5	26
النمسا	9	8,4	6,7	74
سلوفاكيا	6,9	6,7	6,7	103
فيلندا	4,9	4,9	4,9	100
بلغاريا	3,1	2,9	2,9	94
ليتوانيا	3,1	2,6	2,6	84
اليونان	2,7	2,6	2,2	81

❖- غاز تركمان عبر التراب الروسي.

Source : Rapport Annuel Mondial sur le Système Economique et les Stratégies (RAMSES) 2007, « L'Europe et le monde », IFRI, éditions Dunod, Juillet 2006 , P 122.

أما بالنسبة للدول الأخرى التي أصبحت تشكل كتلة آسيا الوسطى وهي الدول التي تدور حول بحر قزوين الغني بالنفط والغاز الطبيعي، الشيء الذي يجعله ثالث أكبر احتياطي للنفط والغاز الطبيعي في العالم، بعد الشرق الأوسط وبحر الشمال من حيث الاحتياطات ووفقا لما قدمته إدارة معلومات الطاقة الأمريكية Energy Information Administration فإن حجم الاحتياطي المؤكد Proven Reserve يصل إلى 10 بلايين برميل، والاحتياطي المحتمل Estimated Reserve 233 بليون برميل، وهي ثلث احتياطي بترول الشرق الأوسط، وتفوق تقديرات الاحتياطي المؤكد لبترول بحر الشمال (17 بليون برميل)، وللولايات المتحدة (22 بليون برميل).[30] حسب الجدول رقم 2 الذي يبين احتياطات النفط والغاز في بحر قزوين.

الجدول رقم 2: احتياطات النفط والغاز في بحر قزوين

	احتياطات النفط (بليون برميل)			احتياطات الغاز (تريليون قدم مكعب)		
البلد	مثبتة	محتملة	إجمالي	مثبتة	محتملة	إجمالي
أذربيجان	1,2	32	33,2	4,4	35	39,4
إيران	0,1	15	15,1	0	11	11
كازاخستان	5,4	92	97,4	65	88	153
روسيا	2,7	14	16,7	--	--	--
تركمنستان	0,6	80	80,6	101	159	260
المجموع	10	233	243	170,4	293	463,4

المصدر: عبير ياسين، "سياسة خطوط الأنابيب" والاستقرار في بحر قزوين"، مجلة السياسة الدولية، السنة 39، العدد 151، يناير 2003، ص. 181.

وتكمن أهمية بحر قزوين في موقعه المتميز شمال غرب آسيا محاطا بكل من روسيا، وإيران، وكازاخستان، وتركمنستان، وأذربيجان، ومجاورا للصين والهند وباكستان وأفغانستان. وطبيعة الدول الحبيسة المتعلقة بخطوط أنابيب نقل النفط والغاز من قزوين إلى الخارج، مما جعلها محل تنافس على النفوذ تقليديا روسيا وإيران

ودول تسعى للسيطرة على النفوذ خاصة الولايات المتحدة، التي تحاول تقليص الدور الروسي والإيراني.

ويثير خط أنابيب كازاخستان وتركمنستان على الساحل الشرقي لبحر قزوين المنافسة بين الولايات المتحدة وروسيا، فلقد برزت كازاخستان بوصفها منتجا كبيرا للطاقة في المنطقة. وتسعى كل من واشنطن وموسكو إلى السيطرة على الطريق الذي يناسب من خلالها نفط كازاخستان نحو أوروبا الغربية. ويجري نقل جانب من هذه الطاقة الآن عبر روسيا في خط أنابيب تم بناؤه بين حقل تنجيز الغنى في كازاخستان إلى ميناء نوفوروسيسك على البحر الأسود. وفي الجانب الآخر عمدت الولايات الأمريكية إلى تحريض المسؤولين في كازاخستان، وشركات النفط لبناء خط أنابيب يمر من تحت بحر قزوين إلى نقطة ابتداء خط باكو – جيهان الذي يطلق عليه اسم "خط أنابيب التصدير الرئيس Pipeline Main Export والذي ينقل نفط حقول أذري – شيراج – جونشلي Azeri- Chirag- Guneshli إلى الأسواق الخارجية[31].

وفي المقابل اقترح الرئيس بوتين إقامة ما يسمى "التحالف الأوراسي للغاز" Gas Alliance Urasian يجمع بين المنتجين في آسيا الوسطى في نظام متكامل لنقل الطاقة يعتمد إلى حد كبير على خطوط تمر من خلال روسيا إلى أسواق الغرب.

وقد أصبحت سياسة خطوط الأنابيب بمثابة الوسيلة الأمريكية لدورها من خلال سيطرة الشركات الأمريكية في مجال التنقيب وتأثيرها في مجال خطوط الأنابيب. وهذا بدوره يؤثر في اقتصاد الاتحاد الأوروبي الذي تعرض مرتين للسياسة الروسية للإغلاق.

وتنتهج روسيا سياسة مربكة لاقتصاد الاتحاد الأوروبي، إذ تقوم بإغلاق أنابيب نقل البترول والغاز الطبيعي، وعادة ما يكون ذلك أثناء فصل الشتاء. فقد عمدت روسيا إلى الإغلاق مرتين في جانفي 2006م وجانفي 2007م، ففي المرة الأولى تم إغلاق الأنابيب البترولية الروسية التي تعبر من أوكرانيا إلى العديد من الدول الأوروبية. وفي المرة الثانية تم إغلاق الأنبوب البترولي دروجبا Droujba الذي يتجه من روسيا إلى بيلاروسيا، والذي ينقل حوالي 12.5٪ من الإمدادات البترولية الأوروبية[32] خاصة ألمانيا وبولونيا والمجر وسلوفاكيا وجمهورية التشيك. وقد حدث إغلاق جانفي 2007م ولمدة ثلاثة أيام متواصلة ودون أي إخطار مسبق مما أربك العديد من الاقتصاديات الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا.

وسبب الإغلاق هو فرض بيلاروسيا رسوم الترانزيت التي قدرت بـ 45 دولارا على طن

البترولي الذي ينقله دروجبا إلى أوروبا، وعليه أوقفت موسكو الإمدادات متهمة بيلاروسيا باستلاب 80 ألف طن من البترول الذي يضخه الأنبوب، كما حدث نزاع آخر بشأن رسوم العبور مع أوكرانيا في جانفي 2006م.

وعلى إثر أزمتي الطاقة هاتين اللتين أثرتا بشكل كبير في الاقتصاد الأوروبي عقدت أنجلا ميركل قمة ثنائية مع فلاديمير بوتين في منطقة سوتشي على البحر الأسود في 21 جانفي 2007م، وذلك بهدف تأمين إمدادات الطاقة الأوروبية، إذ اعتبر الاتحاد الأوروبي القرار الأحادي من جانب روسيا بإغلاق أنابيب البترول العابرة بيلاروسيا وأوكرانيا "غير معقول" وأنه يهدم الثقة بين روسيا والشركاء الأوروبيين. وعلى إثر اللقاء أعلن بوتين عن عزمه على تغيير مسار خطوط أنابيب البترول والغاز الروسي باتجاه أوروبا، من أجل تفادي مرور الخطوط في دول يعتبرها تتعمد إثارة الخلافات مع موسكو. وعليه تم الاتفاق الجديد لشراكة إستراتيجية أوروبية- روسية تتضمن فصلا عن تأمين "إمدادات الطاقة على أوروبا".

إلا أن تقلد شرويدر رئاسة مجمع الغاز بالشمال الأوروبي Construction du Gazduc Nord Européen وقمة الطاقة الأوروبية- الروسية في 12 أكتوبر 2006م، فتحتا مجال التعاون جديدا بالنسبة لوزير خارجية روسيا الاتحادية سارجي لفاروف Lavarov خاصة منذ تولي ألمانيا رئاسة الاتحاد الأوروبي والثمانية الكبار ابتداء من أول جانفي 2007م.

وقد أسفرت زيارة بوتين لأثينا في 15 مارس 2007م عن توقيع اتفاقية ثنائية مع اليونان وبلغاريا سوف يتم بموجبها بناء خط بترولي بداية من ساحل بلغاريا على البحر الأسود حتى ساحل اليونان على بحر إيجة، يبلغ طوله 280كم، يهدف إلى ربط وتواصل للإمدادات البترولية بين منطقتي البحر الأسود وبحر إيجة بمنطقة البحر المتوسط[33].

أما الخط البترولي الروسي الجديد فينقل بترول بحر قزوين مباشرة إلى غرب أوروبا مع تفادي المضايق التركية للبوسفور والدردنيل، وهو ينافس الخط البترولي باكوجيهان المدعوم من الولايات المتحدة وتركيا، كما تم تباحث بوتين مع رومانو برودي رئيس الوزراء الإيطالي بشأن عقد اتفاق بترولي روسي- إيطالي، يمنح شركة Gazprom الروسية الحق في بيع البترول الروسي للسوق الإيطالية.

الهوامش:

(1) بول كيندي، **"القوى العظمى: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من 1500- 2000"**، المرجع السابق، ص .242

(2) فرنسيس فوكوياما ، "**نهاية التاريخ والإنسان الأخير**"، ترجمة: حسين الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت- لبنان، ط1، 1993.

* **تسارع التاريخ** يعني إيقاع التغير في زمن محدد ، فكلما زاد التغير في الفترة ذاتها تباعا ، كلما دل ذلك على حالة التسارع وهو يتميز "بالمؤقتية" والاضطراب والتعقيد في الدراسة نظرا لعدم الثبات.عكس ما جاء به فوكوياما من نهاية التاريخ.

** **روبرت ستيرلنج ماكنمارا** أستاذ مساعد سابق في جامعة هارفارد ، مدير عام سابق لشركة فورد للسيارات، وسكرتير الدفاع الأمريكي في عهد الرئيس كيندي في ديسمبر 1960 ، نظم الأساتذة والخريجين احتجاجا على السياسات المعادية للسلام في الفيتنام سنة 1967م، فقدم استقالته ، ترأس البنك الدولي في السبعينيات.

(3) روبرت ماكنمارا ، "**ما بعد الحرب الباردة**"، ترجمة: حسين يونس، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1 ، 1991، ص. 99 - 100.

(4) ريتشارد نيكسون، "**أمريكا و الفرصة السانحة، التحديات التي تواجه أمريكا في عالم ليس به إلا قوة عظمى واحدة**" ترجمة: أحمد صدقي مراد ، دار الهلال، ط1، 1992، ص. 44.

(5) إنصاف جميل الربضي، "التحولات السياسية والاقتصادية في دول أوروبا الشرقية بعد انتهاء الحرب الباردة"، **مجلة الفكر السياسي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن1995، ص. 11.

أيضا :

David Lane, « **Russia in transition ; Politics, privatision an inequality** », Longman publishers, London and New York, 1995. P. 30.

(6) - Zaki Laidi, « **Un monde privé du sens.** », Fayard, Paris, 1er édition, 1994 , P. 40.

(7) عبد الواحد الناصر، "**العلاقات الدولية، الأصول و المتغيرات الجديدة**"، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، ط. 2 ، 1992، ص. 279.

(8) بطرس بطرس غالي، " الأمم المتحدة بين متناقضات المرحلة الانتقالية والمسؤولية الجديدة."، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 117، جويلية 1994، ص. 89.

(9) المرجع نفسه، ص. 89.

(10) Roger Garaudy, «Le triomphe de la barbarie », dans « **Le nouvel ordre international (nord- sud est-ouest).** Colloque international, Arcautère - Paris 1991. P. 43.

* see: Micheal Nacht, "The future of nuclear strategy in US - Russian Relations", US - Russian Partnership: Meeting the millennium, **www.strategy. org**, 19-02-2003, at 22.06 pm.

And: Hall Gardner, "A Geo-strategy for global Peace", The break down of the bipolar world, **www. strategy.org**, 12-05-2003, at 16:05 pm.

** انضمت دول البلطيق الثلاث إلى الاتحاد الأوروبي منذ 2004م.

❖❖❖ **كومنولث الدول المستقلة** أنشئ سنة 1991م، إطارا للتعاون المتعدد بين الجمهوريات السوفيتية السابقة، مقره في مينسك في بيلاروسيا. ويضم: روسيا- أوكرانيا - بيلا روسيا - أرمينيا

– إذربيجان – جورجيا – كازخستان - قيرغيستان - مولدوفا - طاجيكستان - أوزبكستان - وفي سنة 2005، انضمت تركمانستان.

(11) ستيفن بلانك، "روسيا" في إيرل تيلفورد، "رؤية إستراتيجية عامة للأوضاع العالمية"، **مجلة دراسات عالمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 13، 1997، ص.ص. 35 - 39.

(12) Frédéric Encel, Olivier Guez, « **La grande Alliance : de la Tchétchénie à l'Iran : Un nouvel ordre mondial »**, Essais, Editions Flammarion, Paris, 2003, P. 114.

(13) Pascal Boniface, **«L'année stratégique 2005, stratéco : analyse des enjeux internationaux** », IRIS en partenariat avec Challenges, Editions Armand Colin, Paris, 2005, P. 226.

(14) Rick Simon, **« Labour and political transformation in Russia and Ukraine »**, Ashgate publishing company, Aldershort, England 2000, P. 144- 145.

(15) Sharon L. Wolchik & Volodymyr Zviglyanich , « **Ukraine, The search for a National Identity»**, Rowman and Littlefield publisher Inc, Lanham, Oxford 2000, P. 69.

(16) Tara Kuzio, « Ukraine , the unfinished revolution. »**,** **European Security Study**, N°16, Institute for European Defence and Strategic Studies, Alliance Publishers LTD, London 1992, P. 33.

(17) أشتون كارتر/وليام ج. بيري، **" الدفاع الوقائي: إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن"**، ترجمة: أسعد حليم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة 2001 ، ص 11- 12

(18) صلاح سالم، " الصراع الروسي الأوكراني حول الأسطول وشبه جزيرة القرم"، **مجلة السياسة الدولية**، السنة 30، العدد 118، أكتوبر 1994، ص. 170- 173

* **أشتون كارتر** مساعد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق لسياسات الأمن الدولي وأستاذ ومدير سابق لمركز العلوم والشؤون الدولية بمدرسة جون كينيدي بجامعة هارفارد.

- **ويليام بيري** وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأستاذ بكلية الهندسة بجامعة ستانفورد. كارتر وبيري يشتركان في إدارة "مشروع ستانفورد - هارفارد للدفاع الوقائي".

(19) أشتون كارتر، المرجع السابق، ص. 17.

❖ نقصد به الجمهوريات الإسلامية.

(20) توفيق غانم، "التغيرات الداخلية في الاتحاد السوفيتي ومؤثراتها الخارجية"، **مجلة قضايا دولية**، العدد 90، سبتمبر 1991، ص.11.

(21) كارتر أشتون / وليام بيري، **" الدفاع الوقائي"**، المرجع السابق، ص. 11.

(22) صامويل هنتغتون، "**صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**"، ترجمة: مالك عبيد أبو شهيوة، محمود خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ليبيا 1999، ص418- 419- 420.

(23) Ilya Alexandrat, « Le triangle Washington-Moscou - Pékin et l'Asie centrale », **Géopolitique**, N° 76, Décembre 2001, P.P. 106- 111

(24)Achear Gilbert, « La construction de coalition contre le terrorisme : jeu triangulaire entre Washington, Moscou, Pékin. », **Le monde diplomatique**, Décembre 2001 ; P.P. 18-19

* هذه الحجة في قمة السخف، فلو تمعنا جيدا سوف يظهر الهدف الحقيقي من الدرع أنه ضد روسيا والصين، وهذا ما أدركه بوتين، عندما قال في قمة مونيخ : " من حقنا أن نتساءل ضد من هذا الدرع الصاروخي؟"

(25)Pierre Pascallon : « La philosophie » du projet de boucler antimissile américain », **http : //www. amedie.fr/ udp/ flash/ flash148. htm**., la lettre du Gaullisme « Renaissance », N° 148 du 7 juin 2007, mise à jour le 10 juillet 2007, à 11H 47 (GMT's Time).

(26) Ibid, le même site.

* **Paris – Berlin – Moscou** : « Moi ; je dis qu'il faut faire l'Europe avec pour base un accord entre Français- Allemands (…) une fois l'Europe faite sur ses bases (…) alors ; on peux se tourner vers la Russie. Alors, on pourra essayer ; une bonne fois pour toutes, de faire l'Europe toute entière avec la Russie, dut-elle changer son régime, voila le programme des vrais Européens, voila le mien. » Charles De Gaulle (1949) in : **www.paris-berlin-moscou. Org** (la préface du site).

(27) Serguei V .Lavrov, « L'avenir du triangle Paris- Berlin- Moscou , la politique extérieure de la Russie et ses relations avec l'Allemagne » , Association Paris- Berlin- Moscou, la voix de l'indépendance et de la paix, **http : // www.paris-berlin-moscou.og** / page_6.html, mise a jour le 10 juillet 2007, à 17H 45 (GMT's time).

(28) Speech : Wladimir Potin. W. speech at the 43rd Munich Conference on Security Policy, 10/02/2007. in **http:// www.securityconference.de** /Konferenzen/rede.php. mise à jour 13/07/2007 at 11h.19. (GMT's time).

(29) صفاء جمال الدين، "صفقة القرن بين المعارضة الأمريكية والتسابق الأوروبي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 69، جويلية 1989، ص 192-196.

(30) عبير ياسين، " سياسة خطوط الأنابيب والاستقرار في بحر قزوين"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 151، يناير 2003، ص 180- 187.

(31) فوزي درويش، "**التنافس الدولي على الطاقة في قزوين**"، مطابع غباشي بطنطا، الطبعة الأولى، يناير 2005، ص. 149.